البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تشرين أول 2012

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	25
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصـــة التنفيذيـــة

تظهر أخر البيانات المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2012 تبايناً في أداء مؤشرات مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات تحسنا في أدائها كمقبوضات بند السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، أظهرت بعض المؤشرات تراجعاً في أدائها كارتفاع كل من عجز الحساب الجاري ورصيد صافي الدين العام ومعدل البطالة. كما سجل معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2012 ما نسبته 2.9٪، بالمقارنة مع 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011.

- **الإنتاج والأسعار والتشغيل،** سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ خلال النصف الأول من عام 2012 مقابل 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. أما معدل البطالة فقد حافظ على مستواه عند 13.1٪ خلال الارباع الثلاثة الأولى من عام 2012، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

- **القطاع النقدي والمصرفي،**

  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 3,657.9 مليون دولار (34.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 6,848.2 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,135.3 مليون دينار (4.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 25,254.2 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,550.9 مليون دينار (9.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 17,402.1 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,190.5 مليون دينار (4.9٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 25,568.4 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 92.4 نقطة (4.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,902.7 نقطة.

- **المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 633.1 مليون دينار خلال السبعة شهور الاولى من عام 2012 مقارنة بوفر مالي بلغ 329.5 مليون دينار خلال نفس الفترة في العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تموز 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,845.0 مليون دينار ليبلغ 10,760.0 مليون دينار (48.4٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 13.5 مليون دينار ليصل إلى 4,500.3 مليون دينار (20.3 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 68.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تموز 2012.

- **القطاع الخارجي**، انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 بنسبة بلغت 1.9٪ لتبلغ 3,716.8 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 11.1٪ لتبلغ 9,709.9 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 21.0٪ ليبلغ 5,993.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2011. وتشير البيانات الأولية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2011 إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 17.5٪ وتراجع مدفوعات بند السفر 1.9٪. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 5.6٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الاول من عام 2012 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,592.4 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1216.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 450.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع 594.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2011. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية حزيران من عام 2012 صافي التزام نحو الخارج مقداره 18,160.3 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 17,100 مليون دينار في نهاية آذار من عام 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 3,657.9 مليون دولار (34.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 6,848.2 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 3.9 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,135.3 مليون دينار (4.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 25,254.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,550.9 مليون دينار (9.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 17,402.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,190.5 مليون دينار (4.9٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 25,568.4 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وكذلك على ودائع العملاء لديها في نهاية شهر أيلول 2012، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 92.4 نقطة (4.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,902.7 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية أيلول من عام 2012 بحوالي 295.2 مليون دينار (1.5٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتصل تقريباً إلى 18,977.5 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام			الرصيد في نهاية أيلول	
2011			2011	2012
US$ 10,506.1	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي		US$ 11,300.1	US$ 6,848.2
-14.2٪			-7.7٪	-34.8٪
24,118.9	السيولة المحلية		23,801.6	25,254.2
8.1٪			6.7٪	4.7٪
15,851.2	التسهيلات الائتمانية		15,564.3	17,402.1
9.7٪			7.7٪	9.8٪
14,284.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)		14,068.0	15,144.3
10.1٪			8.4٪	6.0٪
24,377.9	إجمالي ودائع العملاء		24,033.3	25,568.4
8.3٪			6.8٪	4.9٪
19,119.1	دينار		18,727.7	18,800.6
8.5٪			6.3٪	-1.7٪
5,258.8	أجنبي		5,305.6	6,767.8
7.6٪			8.6٪	28.7٪
19,905.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)		19,529.0	20,646.1
8.5٪			6.5٪	3.7٪
16,507.6	دينار		16,082.6	16,066.9
8.5٪			5.7٪	-2.7٪
3,398.2	أجنبي		3,446.4	4,579.2
8.6٪			10.1٪	34.8٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية أيلول 2012 بمقدار 3,657.9 مليون دولار (34.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 6,848.2 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 3.9 شهراً.

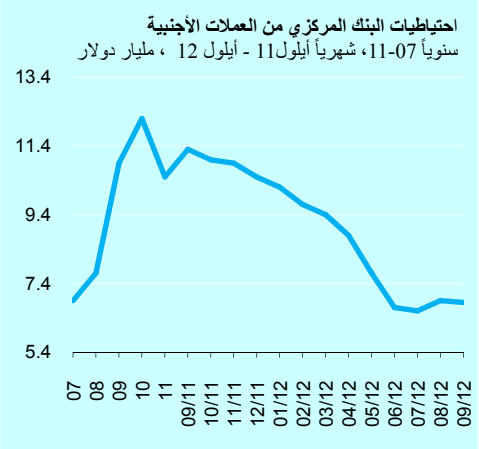

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2012 بمقدار 1,135.3 مليون دينار (4.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتبلغ 25,254.2 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,494.9 مليون دينار (6.7٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 مع نهاية عام 2011 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة: -**

  - ارتفعت الودائع في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 957.1 مليون دينار (4.5٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتصل إلى 22,056.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,235.9 مليون دينار (6.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

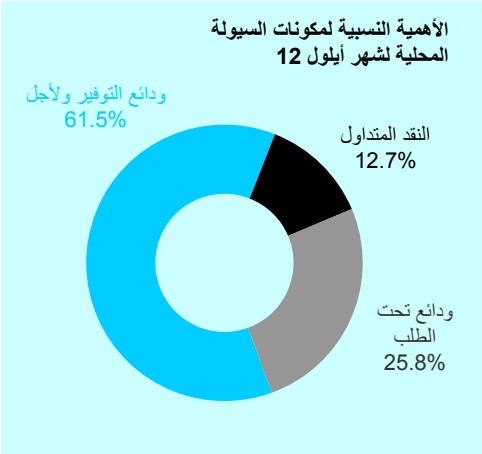

– ارتفع النقد المتداول في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 178.2 مليون دينار (5.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 3,197.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 259.0 مليون دينار (9.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

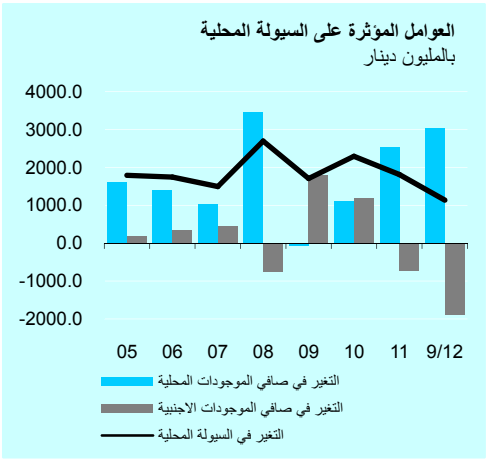

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 3,030.5 مليون دينار (20.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقابل ارتفاع قدره 1,573.4 مليون دينار (12.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 2,581.6 مليون دينار (44.2٪)، وكذلك ارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 448.9 مليون دينار (2.2٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية أيلول من عام 2012 بمقدار 1,895.2 مليون دينار (20.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقارنة مع انخفاض مقداره 78.5 مليون دينار (0.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 2,354.4 مليون دينار (25.5٪) وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 459.2 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2011		تغير الرصيد كما هو في نهاية أيلول 2011	تغير الرصيد كما هو في نهاية أيلول 2012
-724.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**-78.5**	**-1,895.2**
-733.2	البنك المركزي	-216.1	-2,354.4
8.3	البنوك المرخصة	137.6	459.2
2,537.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,573.4**	**3,030.5**
1,009.9	البنك المركزي، منها:	566.7	2,581.6
46.8	الديون على القطاع العام (صافي)	154.3	1,116.7
962.5	أخرى (صافي*)	411.9	1,464.9
1,527.2	البنوك المرخصة	1,006.7	448.9
1,744.9	الديون على القطاع العام (صافي)	570.2	1,118.2
1,311.5	الديون على القطاع الخاص	1,105.5	856.2
-1,529.2	أخرى (صافي)	-669.0	-1,525.5
1,812.2	**السيولة المحلية (M2)**	**1,494.9**	**1,135.3**
175.6	**النقد المتداول**	**259.0**	**178.2**
1,636.6	**الودائع، منها:**	**1,235.9**	**957.1**
294.3	بالعملات الأجنبية	331.1	1,222.1

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2012/5/31 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بمقدار 50 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 5.00٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.75٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 3.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2011		أيلول 2011	أيلول 2012
4.50	إعادة الخصم	4.50	5.00
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	4.75
2.25	نافذة الإيداع	2.25	3.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر فائدة شهادات الإيداع: بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.
- ضمن الإطار الجديد للسياسة النقدية، وبهدف إدارة وتوفير السيولة الملائمة للجهاز المصرفي وتخفيف التذبذبات في سعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك، استحدث البنك المركزي أداة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع واحد تكون بمبادرة من البنك المركزي وبسعر فائدة وكمية يتم تحديدهما من قبل البنك المركزي، علماً بأن آخر سعر فائدة على عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع واحد قد بلغ 3.75٪.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول 2012 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.92٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار 46 نقطة أساس.

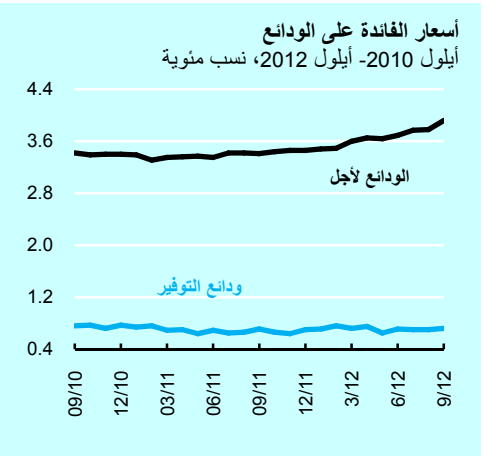

– **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول 2012 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطتي أساس ليبلغ 0.72٪، وكذلك ارتفع عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار نقطتي أساس.

– **ودائع تحت الطلب**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول 2012 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار نقطة أساس واحدة ليبلغ 0.44٪، كما ارتفع عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق بمقدار نقطة أساس واحدة.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

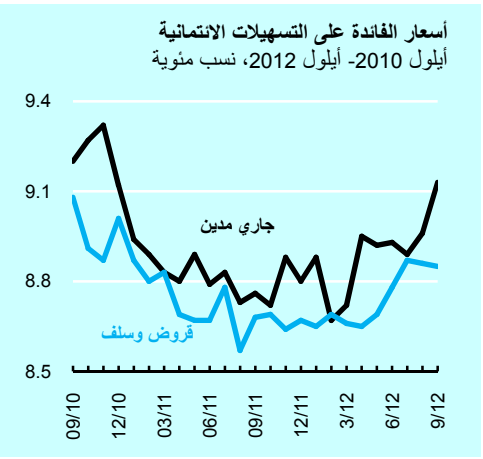

– **الجاري مدين**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيلول 2012 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.13٪، وليرتفع بذلك بمقدار 33 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر أيلول 2012 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.39٪، مرتفعاً بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2011		أيلول 2011	أيلول 2012	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.43	تحت الطلب	0.47	0.44	1
0.70	توفير	0.71	0.72	2
3.46	لأجل	3.41	3.92	46
	التسهيلات الائتمانية			
9.34	كمبيالات واسناد مخصومة	9.28	9.39	5
8.67	قروض وسلف	8.68	8.85	18
8.80	جاري مدين	8.76	9.13	33
8.22	الإقراض لأفضل العملاء	8.22	8.38	16

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيلول 2012 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.85٪، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر أيلول 2012 ما نسبته 8.38٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 16 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2011.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل ما مقداره 493 نقطة أساس في نهاية أيلول 2012، أي بانخفاض قدره 28 نقطة اساس عن مستواه في نهاية عام 2011.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2012 ما مقداره 17,402.1 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 1,550.9 مليون دينار (9.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,112.9 مليون دينار (7.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في

التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 729.1 مليون دينار (64.2٪)، والتسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 336.8 مليون دينار (9.9٪)، يليه ارتفاع كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 207.6 مليون دينار (9.0٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات وبمقدار 205.2 مليون دينار (5.9٪) وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية العام السابق.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 860.3 مليون دينار (6.0٪) وللحكومة المركزية بمقدار 738.5 مليون دينار وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011. كذلك ارتفع رصيد التسهيلات المقدمة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 7.1 مليون دينار، في حين تراجعت التسهيلات المقدمة لكل من القطاع الخاص (غير مقيم) والمؤسسات العامة بحوالي 30.1 مليون دينار (3.1٪) و24.9 مليون دينار (6.7٪) على التوالي، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2011.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية أيلول من عام 2012 ما مقداره 25,568.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,190.5 مليون دينار (4.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,528.5 مليون دينار (6.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر أيلول 2012 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 740.3 مليون دينار (3.7٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 249.9 مليون دينار (9.4٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 141.4 مليون دينار (9.2٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 58.9 مليون دينار (21.3٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2011.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيلول 2012، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 1,509.0 مليون دينار (28.7٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 318.5 مليون دينار (1.7٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2011. أما خلال شهر أيلول فيلاحظ ارتفاع الودائع بمقدار 410.2 مليون دينار موزعة بواقع 346.1 مليون دينار على الودائع بالعملة الأجنبية و 64.1 مليون دينار على الودائع بالدينار.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال الثلاثة أرباع الأولى من هذا العام بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر أيلول 2012 بمقدار 34.4 مليون دينار (32.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 139.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 22.2 مليون دينار (12.6٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,477.0 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 871.4 مليون دينار عن حجمه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيلول 2012 بواقع 110.4 مليون سهم (100.8٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 219.9 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 70.6 مليون سهم (25.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,840.1 مليون سهم بالمقارنة مع 3,453.5 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول 2012 انخفاضاً قدره 21.3 نقطة (1.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,902.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 44.8 نقطة (2.2٪) خلال الشهر المماثل من عام 2011. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 92.4 نقطة (4.6٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2011، مقابل انخفاض قدره 382.0 نقطة (16.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الخدمات بمقدار 126.2 نقطة (7.5٪)، والقطاع المالي بمقدار 123.8 نقطة (5.1٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 12.0 نقطة (0.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

2011		أيلول 2011	أيلول 2012
1,995.1	الرقم القياسي العام	**1,991.6**	**1,902.7**
2,443.9	القطاع المالي	2,549.0	2,320.1
2,149.9	قطاع الصناعة	2,144.8	2,137.9
1,693.7	قطاع الخدمات	1,560.7	1,567.5

المصدر: بورصة عمان.

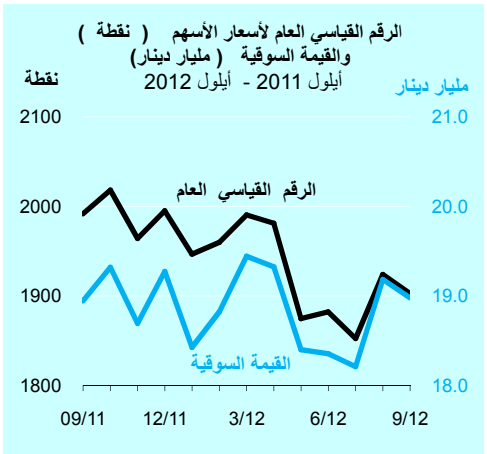

- **القيمة السوقية للأسهم:**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول 2012 ما مقداره 18,977.5 مليون دينار، منخفضة بما يقارب 205.8 مليون دينار (1.1٪) عن مستواها المسجل في

نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاضاً بلغ 738.4 مليون دينار (3.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2011. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، فقد انخفضت القيمة السوقية عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 بحوالي 295.2 مليون دينار (1.5٪)، مقارنة مع انخفاضها بمقدار 2,913.9 مليون دينار (13.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر أيلول 2012 تدفقاً موجباً بلغ 3.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 0.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2011، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول 2012 ما قيمته 38.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 34.6 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 22.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 79.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		أيلول	
2011		2011	2012
2,850.3	حجم التداول	198.3	139.6
11.5	معدل التداول اليومي	9.9	6.6
19,272.7	القيمة السوقية	18,944.3	18,977.5
4,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	353.3	219.9
78.6	صافي استثمار غير الأردنيين	(0.5)	3.5
555.8	شراء	30.4	38.1
477.2	بيع	30.9	34.6

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما GDP خلال الربع الثاني من عام 2012 بنسبة 2.9٪ و 8.0٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية على الترتيب مقابل نمو نسبته 2.4٪ و 7.6٪ خلال الربع الثاني من عام 2011 على الترتيب.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال النصف الأول من عام 2012 نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، والذي شهد نمواً نسبته 3.0٪ مقابل تراجع نسبته 2.1٪ خلال النصف الأول من عام 2011، فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 2.9٪ بالمقارنة مع 3.2٪ خلال النصف الأول من عام 2011.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.2٪ مقابل ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.
- بلغ معدل البطالة 13.1٪ (10.7٪ للذكور و 24.0٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2012. بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.2٪.

تطورات GDP خلال النصف الأول من عام 2012

على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، سجل الاقتصاد الوطني خلال النصف الأول من عام 2012 **نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2011.** وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، الذي نما بنسبة 3.0٪ خلال النصف الأول من عام 2012، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 2.9٪** مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال النصف الأول من عام 2011 **الأمر الذي يشير إلى تباطؤ نمو القطاعات الانتاجية.** أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 8.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ خلال النصف الأول من عام 2011. **وقد جاء النمو المسجل**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

2010- 2012
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9			
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2012-2010

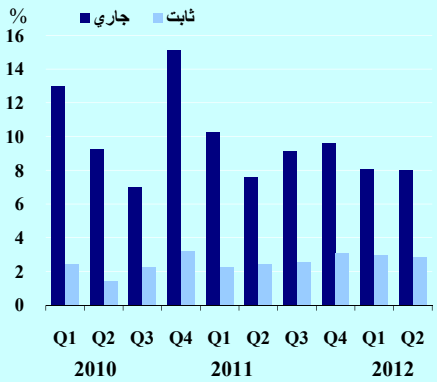

في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 4.9٪ خلال النصف الأول من عام 2012 مقابل ارتفاع أكبر نسبته 6.4٪ خلال النصف الأول من عام 2011.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2012 نمواً حقيقياً بمعدلات مختلفة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أهمها قطاع "الكهرباء والمياه" الذي نما بنسبة 7.4٪، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (6.4٪)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (5.5٪) وذلك مقابل نمو نسبته 1.5٪ و 4.7٪ و2.9٪ على الترتيب.

كما شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها، أبرزها "خدمات المال والتأمين والعقارات" (3.8٪)، و"الصناعات التحويلية" (3.1٪)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (2.0٪) بالمقارنة مع نمو نسبته 4.3٪ و 4.1٪ و 2.9٪ خلال النصف الأول من عام 2011 على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الاستخراجية" والزراعة والإنشاءات تراجعاً بنسبة 15.1٪ و 5.8٪ و 0.6٪، مقابل نمو "الصناعات الاستخراجية" والزراعة بنسبة 25.1٪ و 4.3٪ على الترتيب، وتراجع الإنشاءات بنسبة 11.2٪ خلال النصف الأول من عام 2011.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من العام الحالي "النقل والتخزين والاتصالات" (0.8) نقطة مئوية، و"خدمات المال والتأمين العقارات" (0.8) نقطة مئوية، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.6) نقطة مئوية، و"الصناعات التحويلية" (0.5) نقطة مئوية. وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 93.1٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال النصف الأول من عام 2012.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً نسبته 0.6٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا التحسن محصلة لما يلي:
  - **نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.2٪** (بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي) وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكّلة لهذا الرقم، أبرزها بند المنتجات النفطية المكررة (8.4٪) من جهة، وتراجع الرقم القياسي لعدد من البنود أبرزها بند الإسمنت (22.4٪) والمنتجات الكيمائية (2.0٪) من جهة أخرى.
  - **نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 10.7٪** وذلك بسبب تزايد طلب الصناعات التحويلية على الكهرباء.
  - **تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 13.6٪** (بالمقارنة مع نمو نسبته 22.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 16.2٪، والبوتاس بنسبة 11.0٪.
- سجل مؤشر عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية نمواً متسارعاً.
- تراجع مؤشرات الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وأعداد المغادرين.
- تباطؤ مؤشرات كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة والمساحات المرخصة للبناء. وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية الجزئية:

نسب مئوية*

2011	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2011		2012
-0.3	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-0.9**	كانون ثاني– آب	**0.6**
-2.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-3.0**		**1.2**
-4.2	المنتجات الغذائية والمشروبات	-2.3		0.0
-5.0	المنتجات النفطية المكررة	-4.3		8.4
9.9	الحديد والصلب	5.7		-0.1
-26.5	الإسمنت والجير والجبص	-29.4		-22.4
-1.3	المنتجات الكيميائية	-3.2		-2.0
16.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**22.0**		**-13.6**
16.8	الفوسفات	18.7		-16.2
17.2	البوتاس	28.1		-11.0
4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**1.1**		**10.7**
25.7	**المساحات المرخصة للبناء**	**32.9**	كانون ثاني– آب	**0.9**
6.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**6.0**	كانون ثاني– آب	**10.7**
13.8	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**17.7**	كانون ثاني– أيلول	**3.1**
-3.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**0.1**	كانون ثاني– آب	**-1.8**
-21.5	**أعداد المغادرين**	**-22.9**	كانون ثاني– أيلول	**-6.9**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

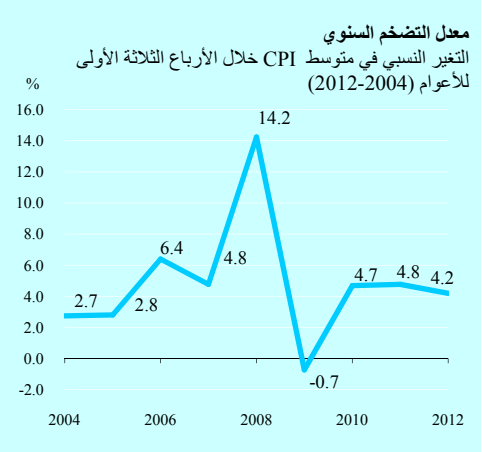

سجل المستوى العام للأسعار خلال الارباع الثلاثة الأولى من العام الحالي تباطؤاً في نموه بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 4.2٪ مقابل 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي، بشكل رئيس، بالإرتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والنفط.

ونورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

- **مجموعة المواد الغذائية**، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). **وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.7٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. **وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة**

الأولى من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (14.8٪)، و"اللحوم والدواجن" (5.5٪)، وكذلك "السكر ومنتجاته" (4.4٪) من جهة، وتراجع أسعار "الحبوب ومنتجاتها" (1.1٪)، و" الفواكه" (0.7٪) من جهة أخرى.

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **مساهمة بذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. ويعزى تباطؤ الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى تباطؤ أسعار الملابس والأحذية اللذان سجلا تضخماً نسبته 4.8٪ و 5.4٪ بالمقارنة مع 6.0٪ و 5.7٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.5٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد جاء التباطؤ في أسعار هذه المجموعة نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 3.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 0.4٪ لبند "الوقود والإنارة" و 3.4٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI). **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة بلغت 4.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتساهم بذلك بمقدار 1.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار جميع بنودها وخصوصاً بند "العناية الطبية" (8.2٪)، و"العناية الشخصية" (5.4٪)، و"النقل والاتصالات" (5.2٪)، والتعليم (3.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

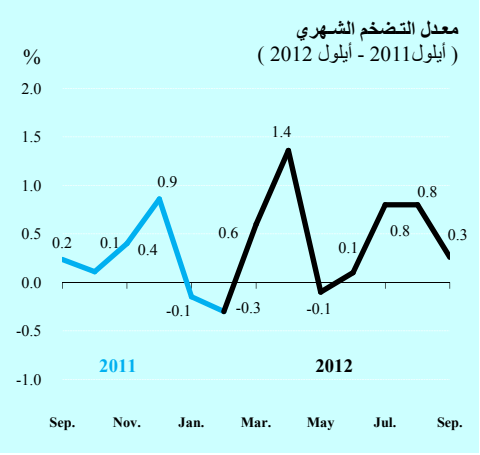

أما خلال شهر أيلول من العام الحالي فقد ارتفع المستوى العام لأسعار المستهلك بنسبة 0.3٪ مقارنة بالشهر السابق (آب 2012)، وذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها "الخضروات" و"التعليم" من جهة، وانخفاض أسعار عدد آخر من البنود أبرزها "الفواكه" و"اللحوم والدواجن" من جهة أخرى.

التشغيل

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.0٪ (61.2٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع 38.2٪ (61.9٪ للذكور و 13.6٪ للإناث) وذلك للربع المماثل من عام 2011 .

- بلغت نسبة المشتغلين خلال الربع الثالث من عام 2012 من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) 33.0٪. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.2٪ من مجموع المشتغلين، فيما شكّل المشتغلون في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" 15.9٪، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات التعليم والصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى.

- بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلون من قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2012 ما نسبته 13.1٪ (10.7٪ للذكور و 24.0٪ للإناث). بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.2٪.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 633.1 مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 مقارنة بوفر مالي بلغ 329.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (25.2 مليون دينار)، تحقق الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 658.3 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 694.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية تموز 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,770.0 مليون دينار ليبلغ 11,766.0 مليون دينار (53.0٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تموز 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,845.0 مليون دينار ليبلغ 10,760.0 مليون دينار (48.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 13.5 مليون دينار ليبلغ 4,500.3 مليون دينار (20.3٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

شهدت الإيرادات العامة خلال شهر تموز من عام 2012 انخفاضاً كبيراً مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 694.8 مليون دينار أو ما نسبته 64.1٪ لتصل إلى 388.6 مليون دينار. كما شهدت الإيرادات العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً مقارنة مع نفس الفترة من العام 2011 بمقدار 741.6 مليون دينار أو ما نسبته 20.4٪ لتصل إلى 2,892.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 998.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 257.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر تموز والسبعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تموز		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – تموز		معدل النمو (٪)
	2011	2012		2011	2012	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**1,083.4**	**388.6**	**-64.1**	**3,634.3**	**2,892.7**	**-20.4**
الإيرادات المحلية، منها:	374.4	388.6	3.8	2,610.3	2,867.5	9.9
الإيرادات الضريبية، منها:	269.4	292.5	8.6	1,879.9	1,998.0	6.3
ضريبة المبيعات	167.2	164.9	-1.4	1,133.9	1,208.7	6.6
الإيرادات الأخرى، منها:	102.8	94.6	-8.0	718.4	856.3	19.2
رسوم تسجيل الأراضي	10.5	21.4	103.8	81.3	116.8	43.7
المساعدات الخارجية	709.0	0	-100.0	1,024.0	25.2	-97.5
إجمالي الإنفاق	**492.8**	**605.1**	**22.8**	**3,304.8**	**3,525.8**	**6.7**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**590.6**	**-216.5**		**329.5**	**-633.1**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 257.2 مليون دينار أو ما نسبته 9.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لـتصل إلى 2,867.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 137.9 مليون دينار، وكذلك ارتفاع كلاً من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 118.1 مليون دينار و 1.2 مليون دينار، على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

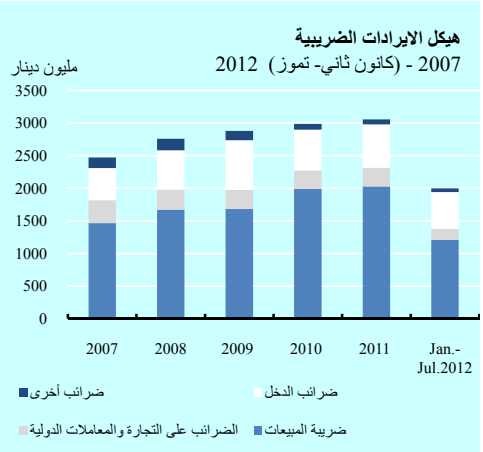

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 118.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 1,998.0 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 69.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفعت حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 74.8 مليون دينار لتبلغ 1,208.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية وضريبة المبيعات على السلع المستوردة، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 45.7 مليون دينار و26.7 مليون دينار و7.2 مليون دينار، على التوالي، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 4.8 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 24.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 567.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 39.8 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 15.6 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من

الشركات ما نسبته 85.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 486.2 مليون دينار (منها 211.0 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ لتبلغ 166.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 2.6 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 137.9 مليون دينار أو ما نسبته 19.2٪ لتصل إلى 856.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 94.7 مليون دينار لتبلغ 279.8 مليون دينار (منها 264.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 51.4 مليون دينار لتبلغ 398.8 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 8.2 مليون دينار لتبلغ 177.7 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 1.2 مليون دينار لتبلغ 13.2 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 بمقدار 998.8 مليون دينار، لتبلغ 25.2 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

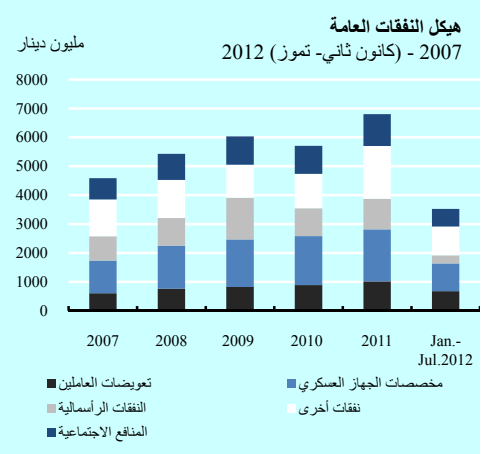

شهدت النفقات العامة خلال شهر تموز في عام 2012 ارتفاعاً مقداره 112.3 مليون دينار أو ما نسبته 22.8٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 605.1 مليون دينار. بينما شهدت النفقات العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 221.0 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ لتبلغ 3,525.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 10.2٪ و انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 22.4٪.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 بمقدار 300.7 مليون دينار أو ما نسبته 10.2٪ لتصل إلى 3,249.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 92.3 مليون دينار لتبلغ

673.5 مليون دينار، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 43.5 مليون دينار ليصل إلى 611.4 مليون دينار، وارتفع بند دعم السلع بمقدار 195.2 مليون دينار ليبلغ 417.6 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 56.6 مليون دينار ليصل إلى 295.1 مليون دينار، وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 58.7 مليون دينار لتبلغ 958.4 مليون دينار، وكذلك شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 32.0 مليون دينار ليبلغ 120.0 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً بمقدار 79.7 مليون دينار، أو ما نسبته 22.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 276.0 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 633.1 مليون دينار** مقارنة بوفر مالي مقداره 329.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 338.0 مليون دينار مقابل وفر أولي بلغ مقداره 568.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

الدين العام

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية تموز 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 1,770.0 مليون دينار ليبلغ 11,766.0 مليون دينار (53.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 914.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 856.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، بشكل أساس، محصلة للارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات المباشرة المقدمة من المصادر البنكية بمقدار 679.0 مليون دينار لتصل إلى 859.0 مليون دينار في نهاية تموز 2012 مقابل 180.0 مليون دينار في نهاية عام 2011 وذلك لتغطية مديونية شركة الكهرباء الوطنية، بشكل أساس، نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

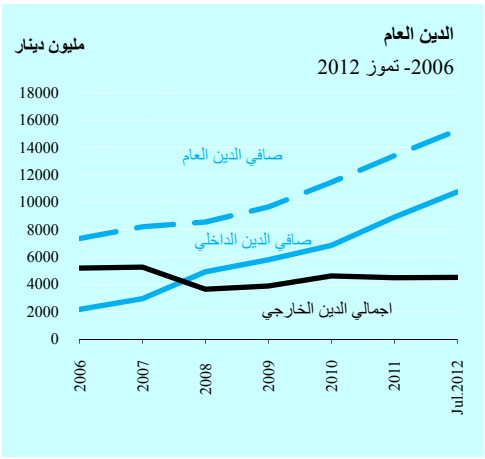

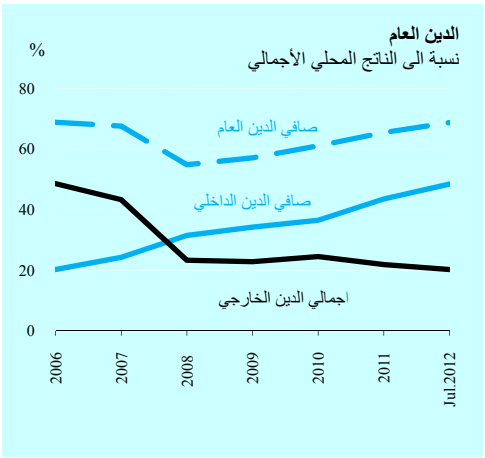

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تموز 2012 ارتفاعاً مقداره 1,845.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 10,760.0 مليون دينار (48.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,770.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2011 بمقدار 75.0 مليون دينار.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية تموز 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 13.5 مليون دينار ليبلغ 4,500.3 مليون دينار (20.3٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 41.7٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 7.7٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 20.8٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.8٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية تموز 2012 بمقدار 1,858.5 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليصل إلى 15,260.3 مليون دينار (68.7٪ من GDP) مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.4٪ من GDP) في نهاية عام 2011. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً بلغ مقداره 3.3 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2011.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال السبعة شهور الأولى من عام 2012 ما مقداره 306.4 مليون دينار (منها 61.8 مليون دينار فوائد) مقابل 269.4 مليون دينار (منها 63.3 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2011.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- قرر مجلس الوزراء تعديل أسعار بعض المشتقات النفطية اعتباراً من 2012/8/1، مع استمرار تثبيت أسعار السولار والكاز بالإضافة إلى اسطوانة الغاز المنزلي، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2012		التغير ٪
		تموز	آب	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	700	700	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1000	1000	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	501.2	501.2	0.0
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	556.9	556.9	0.0
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	**فلس/لتر**	**553.0**	**585**	**5.8**
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	**فلس/لتر**	**558.0**	**590**	**5.7**
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	**فلس/لتر**	**573.0**	**605**	**5.6**
الإسفلت	دينار/طن	595.7	595.7	0.0

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على خمس اتفاقيات منح مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقيمة 356.9 مليون دولار، وذلك ضمن برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية الاعتيادية للمملكة لعام 2012، وذلك على الشكل التالي (تشرين أول 2012):

- منحة دعم نقدي لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية مدرجة في قانون الموازنة العامة لعام 2012 للمساهمة في تخفيض عجز الموازنة (بقيمة 184.0 مليون دولار).
- اتفاقية الاستثمار بالأفراد (بقيمة 70.2 مليون دولار)، وتشمل: دعم قطاع التعليم (بقيمة 47.3 مليون دولار)، دعم قطاع الصحة (بقيمة 19.8 مليون دولار)، ودعم تنفيذ البرنامج (بقيمة 3.1 مليون دولار).
- اتفاقية قطاع الحاكمية (بقيمة 28.0 مليون دولار) لاستكمال تنفيذ عدد من المشاريع ذات الاولوية ضمن قطاعات سيادة القانون والحكم الرشيد والمجتمع المدني.
- اتفاقية تعزيز النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية (بقيمة 47.8 مليون دولار) لتمويل عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية والتي تهدف إلى تحسين الفرص الاقتصادية ودعم التجارة والاستثمار والسياحة، من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة وتحسين تنافسية القطاع الخاص.
- اتفاقية إدارة مصادر المياه والبيئة (بقيمة 26.9 مليون دولار) لاستكمال تنفيذ عدد من المشاريع ذات الاولوية ضمن قطاعي المياه والبيئة.

- التوقيع على مذكرة تفاهم إطارية بين الحكومة الأردنية والحكومة القطرية والخاصة بمساهمة دولة قطر بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي في إطار المنحة المقررة للأردن من قبل مجلس التعاون الخليجي وبواقع 250 مليون دولار أمريكي سنوياً مما يساهم في إنجاح برنامج التصحيح الاقتصادي، وتهيئة البيئة الاستثمارية في الأردن وتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي للاستثمار فيه (أيلول 2012).
- التوقيع على ثلاث اتفاقيات منح مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، موزعة كما يلي (أيلول 2012):

- منحة موجهة لإصلاحات في قطاع التعليم (قيمتها 10.0 مليون يورو).
- منحة موجهة لدعم المشروع التحضيري في قطاع العدل، بهدف تعزيز الإصلاحات في هذا القطاع (قيمتها 3.0 مليون يورو).
- منحة موجهة لمشروع دعم العملية الانتخابية في الأردن (قيمتها 7.0 مليون يورو).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الأمريكية، يتم بموجبها تقديم (50) ألف طن قمح للمملكة بقيمة (17) مليون دولار، وذلك ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة (أيلول 2012).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 150.0 مليون يورو، لغايات تقديم دعم مباشر للموازنة العامة وعلى دفتين بحيث يتم صرف الدفعة الأولى (100 مليون يورو) خلال العام أما الدفعة الثانية (50 مليون يورو) خلال النصف الأول من العام القادم (أيلول 2012).
- التوقيع على ثلاث اتفاقيات منح مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة إجمالية بلغت 1.6 مليون يورو، سيتم توجيهها لتمويل مشروع إنشاء نموذج رياضي لحوض البحر الميت، مشروع منتدى المياه في المناطق المرتفعة، ومنحة مقدمة للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتسهيل الحصول على التمويل اللازم لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (أيلول 2012).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2012 بنسبة 7.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 424.7 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة بلغت 1.9٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 3,716.8 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر آب من عام 2012 بنسبة 5.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 1,084.9 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 11.1٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 9,709.9 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آب من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 14.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 ليبلغ 660.2 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفع العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة 21.0٪ ليصل إلى 5,993.1 مليون دينار.
- ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر أيلول من عام 2012 بنسبة 4.6٪ في حين تراجعت مدفوعاته بنسبة 10.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 196.2 مليون دينار و 56.1 مليون دينار، على التوالي. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012، فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 17.5٪ لتبلغ 1,892.7 مليون دينار في حين تراجعت مدفوعاته بنسبة 1.9٪ لتبلغ 643.8 مليون دينار وذلك مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011.
- ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر أيلول من عام 2012 بنسبة 1.2٪ ليبلغ 213.9 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.6٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 ليبلغ 1,939.4 مليون دينار.
- **سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات** عجزاً مقداره 2,592.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع عجز مقداره 1,216.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 450.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة بحوالي 594.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية شهر حزيران من عام 2012 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,060.3 مليون دينار ليصل إلى 18,160.3 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2012.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 48.5 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 969.7 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 921.2 مليون دينار ليبلغ 12,855.0 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال كانون الثاني – آب 2011، 2012

بالمليون دينار

	كانون الثاني – آب			
	2011	معدل النمو (٪) 2011/2010	2012	معدل النمو (٪) 2012/2011
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	11,933.8	21.1	12,855.0	7.7
الصادرات الكلية	3,787.7	17.1	3,716.8	-1.9
الصادرات الوطنية	3,193.6	17.5	3,145.1	-1.5
المعاد تصديره	594.1	15.0	571.7	-3.8
المستوردات	8,740.2	22.5	9,709.9	11.1
الميزان التجاري	-4,952.5	27.0	-5993.1	21.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال كانون الثاني– آب 2011، 2012

بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	486.6	516.7	6.3
العراق	509.1	425.3	-16.5
الهند	355.9	342.3	-3.8
السعودية	287.1	333.4	16.1
الصين	104.8	130.6	24.6
الإمارات	105.0	118.8	13.1
سوريا	140.1	115.8	-17.3
المستوردات			
السعودية	1,954.7	2,353.2	20.4
الصين	873.7	908.4	4.0
الولايات المتحدة الأمريكية	555.4	715.9	28.9
مصر	359.3	423.7	17.9
ايطاليا	502.0	394.0	-21.5
المانيا	425.5	370.8	-12.9
تركيا	272.9	336.9	23.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 إنخفاضاً نسبته 1.9٪ لتصل إلى 3,716.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 17.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2011. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بمقدار 48.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5٪، لتصل إلى 3,145.1 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 22.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8٪، لتصل إلى 571.7 مليون دينار.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال الثمانيـة شـهور الأولى 2011 و 2012، بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,193.6**	**3,145.1**	**-1.5**
الملابس	**475.5**	**487.1**	**2.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	440.3	456.6	3.7
البوتاس	**371.0**	**368.7**	**-0.6**
الفوسفات	**272.5**	**281.7**	**3.4**
الهند	172.6	187.2	8.5
أندونيسيا	28.9	37.7	30.4
بلغاريا	8.3	25.0	201.2
الخضروات	**261.2**	**271.4**	**3.9**
سوريا	70.6	68.4	-3.1
الامارات	30.5	42.4	39.0
العراق	73.0	29.8	-59.2
منتجات دوائية وصيدلية	**226.1**	**234.7**	**3.8**
السعودية	57.7	56.8	-1.6
الجزائر	25.2	38.8	54.0
العراق	17.4	24.6	41.4
السودان	23.4	17.5	-25.2
الأسمدة	**200.8**	**161.8**	**-19.4**
الهند	106.4	58.8	-44.7
تركيا	0.3	30.9	-
أثيوبيا	67.3	20.9	-68.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى لعام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة لعام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 9.2 مليون دينار (3.4٪) لتصل إلى 281.7 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 69.7٪ خلال الثمانية شهور الأولى عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 26.3٪ وانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 18.1٪. وقد استحوذت كل من الهند واندونيسيا وبلغاريا على ما نسبته 88.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

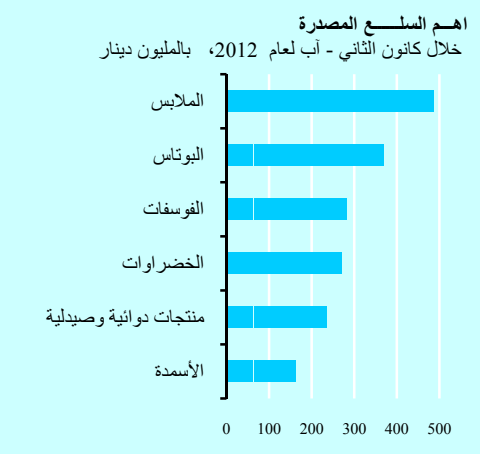

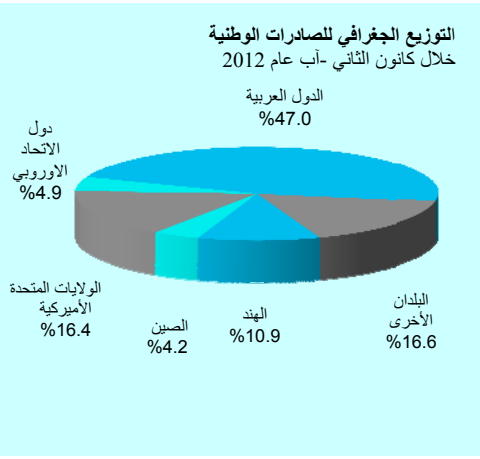

- انخفاض صادرات **البوتاس** بمقدار 2.3 مليون دينار (0.6٪) لتصل إلى 368.7 مليون دينار.

- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 8.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8٪، لتصل إلى 234.7 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 7.9٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والجزائر والعراق والسودان ما نسبته 58.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 10.2 مليون دينار (3.9٪) لتصل إلى 271.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 9.4٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والإمارات والعراق على ما نسبته 51.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الصادرات للإمارات العربية المتحدة بمقدار 11.9 مليون دينار.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 على ما نسبته 57.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.6٪ خلال ذات الفترة من عام 2011. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية والصين والإمارات وسوريا على ما نسبته 63.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 مقابل 62.2٪ خلال الفترة المماثلة عام 2011.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 969.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.1٪، لتبلغ 9,709.9 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 22.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 635.6 مليون دينار، أو ما نسبته 70.7٪، لتصل إلى 1,534.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 167.7٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس لاستمرار انقطاع الغاز المصري. وتعتبر كل من السعودية وروسيا البيضاء والولايات المتحدة الأمريكية الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

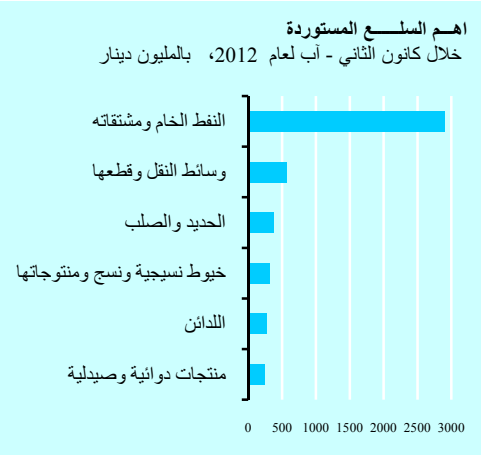

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 85.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.6٪، لتصل إلى 1,366.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 50.9٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 4.6٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 1.9٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 21.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0٪، لتصل إلى 381.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 27.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا وتركيا وروسيا على ما نسبته 51.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 17.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2٪، لتصل إلى 566.8 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 17.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ما نسبته 66.9٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى من عامي 2011 و 2012 بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**8,740.2**	**9,709.9**	**11.1**
النفط الخام	**1281.7**	**1366.8**	**6.6**
السعودية	1133.8	1331.5	17.4
مشتقات نفطية	**899.1**	**1534.7**	**70.7**
السعودية	209.8	333.2	58.8
روسيا البيضاء	0.0	228.9	-
الولايات المتحدة الامريكية	29.6	203.1	586.1
وسائط النقل وقطعها	**549.1**	**566.8**	**3.2**
كوريا الجنوبية	182.4	190.3	4.3
الولايات المتحدة الامريكية	59.0	95.3	61.5
ألمانيا	113.2	88.6	-21.7
الحديد والصلب	**359.5**	**381.0**	**6.0**
أوكرانيا	67.7	134.7	99.0
تركيا	86.7	34.2	-60.6
روسيا	37.8	27.6	-27.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**299.3**	**314.6**	**5.1**
الصين	134.4	133.8	-0.4
تايوان	60.7	72.2	18.9
تركيا	20.0	24.4	22.0
اللدائن	**254.4**	**276.4**	**8.6**
السعودية	116.0	132.9	14.6
الصين	11.2	17.1	52.7
الكويت	13.3	16.2	21.8
منتجات دوائية وصيدلية	**237.0**	**246.5**	**4.0**
المانيا	28.4	36.2	27.5
فرنسا	27.1	22.3	-17.7
المملكة المتحدة	19.5	19.1	-2.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

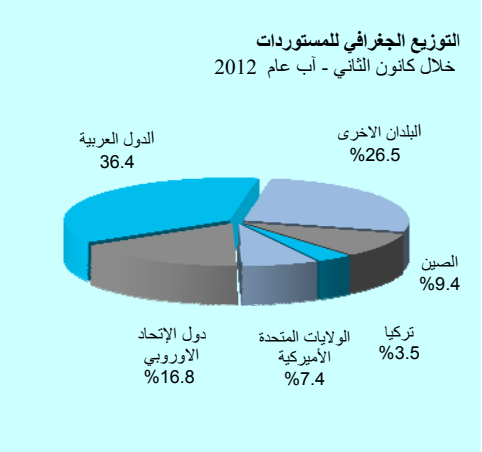

وعليه، استحوذت المستوردات من المشتقات النفطية و" النفط الخام " و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 48.3٪ من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 مقابل 44.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية ومصر وإيطاليا وألمانيا وتركيا خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 على ما نسبته 56.7٪ من إجمالي المستوردات مقابل 56.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 انخفاضاً مقداره 22.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.8٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 لتبلغ 571.7 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 1040.6 مليون دينار، أو ما نسبته 21.0٪، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 ليصل إلى 5,993.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر أيلول من عام 2012 بمقدار 2.5 مليون دينار (1.2٪) مقارنة بالشهر المقابل من عام 2011 ليبلغ 213.9 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى عام 2012 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.6٪ ليصل إلى نحو 1,939.4 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 281.7 مليون دينار (17.5٪) لتصل إلى 1,892.7 مليون دينار، بالرغم من انخفاض عدد زوار المملكة (السياح) بنسبة 6.9٪ خلال التسعة شهور الأولى من عام 2012 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الزوار من ذوي معدل الإنفاق المرتفع.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال التسعة شهور الأولى 2012 انخفاضاً نسبته 1.9٪ لتصل إلى 643.8 مليون دينار مقارنة بحوالي 656.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

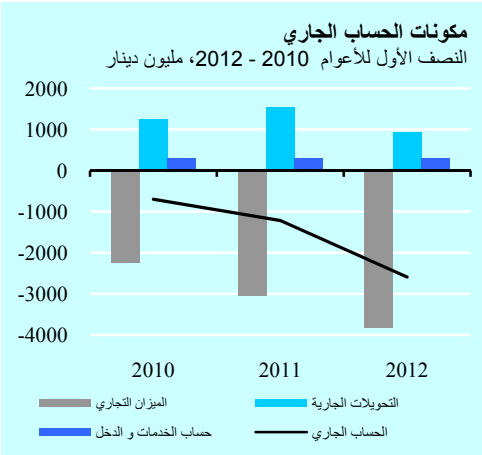

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2012 بالمقارنة مع النصف المماثل من عام 2011 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,592.4 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,216.1 مليون دينار تم تسجيله خلال النصف الأول من عام 2011. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-
  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 782.0 مليون دينار (25.6٪) ليصل إلى 3,832.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 3,050.3 مليون دينار للنصف الأول من عام 2011.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 301.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع وفر بلغ 262.1 مليون دينار للنصف المماثل من عام 2011، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 788.1 مليون دينار و 71.4 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 469.1 مليون دينار و 89.3 مليون دينار على التوالي.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 3.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 39.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 128.0 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 124.4 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 590.2 مليون دينار ليصل إلى 942.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 338.1 مليون دينار ليبلغ نحو 107.7 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 252.1 مليون دينار ليصل إلى 834.7 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2012 قد سجّلت ارتفاعاً مقداره 34.3 مليون دينار (3.2٪)، في حين ارتفعت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 7.3 مليون دينار (5.3٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال النصف الأول من عام 2012 تراجعاً في صافي أصوله الخارجية بمقدار 2,386.5 مليون دينار بالمقارنة مع تراجع مماثل مقداره 1730.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2011. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 448.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2012 مقارنة بحوالي 578.9 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2011.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 165.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 89.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 672.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 31.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2012 بمقدار 2,445.3 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1093.5 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2011.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر حزيران من عام 2012 التزاماً نحو الخارج بلغ 18,160.3 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 17,100 مليون دينار في نهاية آذار من عام 2012. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2012 بمقدار 1,108.5 مليون دينار ليصل إلى 14,638.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإنخفاض الاصول الاحتياطية بمقدار 1,715.6

مليون دينار، وانخفاض الاصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 42.5 مليون دينار. من جهة أخرى، ارتفعت ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 653.3 مليون دينار،

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية آذار من عام 2012 بمقدار 48.2 مليون دينار ليصل إلى 32,798.7 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 228.8 مليون دينار ليبلغ 3,726.3 مليون دينار.
  - انخفاض صافي رصيد القروض الخارجية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة بمقدار 29.8 مليون دينار ليبلغ 4,751.7 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة لدى الجهاز المصرفي الاردني بنحو 3.6 مليون دينار لتبلغ 6,188.5 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 253.6 مليون دينار ليبلغ 17,045.1 مليون دينار.